

Distr.: General
21 July 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

النظام المالي الدولي والتنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٤٣/٦٥، وهو يكمل تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. وهو يستعرض الاتجاهات الحديثة للتدفقات الدولية لرأس المال الرسمي والخاص في البلدان النامية، والجهود الجارية لإصلاح النظام الدولي النقدي والمالي وهيكله. ويسلط التقرير الضوء على التحديات الملحة الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها، وبخاصة في المجالات الرئيسية للتنظيم والإشراف المالي والرقابة المتعددة الأطراف، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، والديون السيادية، وشبكة الأمان المالي العالمية، ونظام الاحتياطي الدولي، وإصلاح إدارة مؤسسات بريتون وودز.

* A/66/150.

** جرى إعداد هذا التقرير بالتشاور مع موظفين من المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة، من المشاركين في عملية تمويل التنمية. إلا أن المسؤولية عن محتوياته تقع على عاتق الأمانة العامة للأمم المتحدة بمفردها.



أولا - التدفقات المالية الدولية للبلدان النامية

ألف - الاختلالات العالمية وتراكم الاحتياطي

١ - قد يرى البعض في الاختلالات العالمية المستمرة مظهرا من مظاهر ازدياد ترابط الاقتصاد العالمي. وهي تشير إلى نمط العجز الضخم المستمر في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية، وبدرجة أقل، لدى بعض الاقتصادات المتقدمة الأخرى في أوروبا، الذي تقابله فوائض في الاقتصادات الناشئة، ومن أبرزها الصين، وكذلك في ألمانيا واليابان.

٢ - وأدى الركود العالمي الأخيرة إلى تقلص الاختلالات العالمية مع تراجع العجز الخارجي للولايات المتحدة، من ذروته التي بلغت ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي قبل فترة الركود، إلى مستوى أدنى قدره ٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩، بينما هبط الفائض لدى الصين من مستواه المرتفع البالغ ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦ في المائة، في الفترة نفسها. وانخفضت أيضا فوائض الحسابات الجارية لألمانيا واليابان وبعض الاقتصادات الناشئة المصدرة للطاقة. غير أن هناك دلالات على أن الاختلالات العالمية شرعت في التوسع مرة أخرى مع انتعاش الاقتصاد العالمي. ففي عام ٢٠١٠، تجاوز عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية نسبة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بقليل، بينما اتسعت فوائض ألمانيا واليابان والدول المصدرة للطاقة. لكن فائض الحساب الجاري للصين واصل التراجع إلى حوالي ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(١). وستتأثر الصورة التي ستظهر بها هذه التعديلات خلال السنة المقبلة، بعوامل تشمل اتجاهات معدلات النمو ومستويات الطلب المحلي في الاقتصادات الكبرى، ومشاكل الديون السيادية وتقلبات أسعار الصرف.

٣ - ويشكل التراكم غير المسبوق لاحتياطيات النقد الأجنبي لدى المصارف المركزية في عدد من البلدان النامية عنصرا رئيسيا في اتساع الاختلالات الاقتصادية العالمية. وفي أعقاب الأزمات التي شهدتها الأسواق الناشئة في عقد التسعينات، كنز عدد من البلدان النامية احتياطيات هائلة من العملات الأجنبية، وبخاصة في منطقة آسيا الناشئة، باعتبارها شكلا من أشكال الحماية الذاتية ضد الأزمات المستقبلية. وارتبط تراكم احتياطيات العملات في بعض هذه البلدان بظاهرة تبخيس عمالاتها وتحقيق فوائض في حساباتها الجارية. وأسهم هذا بدوره في توسيع عجوزات الحسابات الجارية في بعض الاقتصادات، مثل الولايات المتحدة الأمريكية. ونشأت حلقة مفرغة، حيث أسهم التدفق اللاحق في التمويل من هذه الاقتصادات ذات الفوائض إلى البلدان ذات العجز، مثل الولايات المتحدة الأمريكية،

(١) انظر الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.11.II.C.2)؛ انظر أيضا الوثيقة E/2011/113.

في حدوث انتفاخات في الأصول داخل هذه البلدان، مما أسفر عن زيادة اتساع الاختلالات العالمية على نحو أدى إلى حدوث تدفقات مالية أكبر من البلدان ذات العجز إلى البلدان ذات الفائض.

٤ - وشكلت استراتيجية تراكم الاحتياطيات الدولية عاملاً مساعداً لاقتصادات الأسواق الناشئة أثناء الأزمة، عندما استخدم عدد منها هذه الاحتياطيات في تخفيف حدة تقلبات أسعار العملات والتعويض عن نقص الدولارات لدى بعض الأسواق المحلية، وإيجاد براح مالي. ولا شك في أن لجوء البلدان النامية إلى استخدام احتياطياتها أثناء فوران الأزمة، في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩، أدى إلى هبوط الحيازات الإجمالية للاحتياطيات بنحو ٣٠٠ مليار دولار. ويسر انتعاش الصادرات ورجوع تدفقات رأس المال عقب ذلك بتجدد نمو حيازات الاحتياطيات. وبلغ مجموع حيازات الاحتياطيات لدى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية زهاء ٥,٤ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩، وأضيفت إليها ٥٠٠ بليون دولار أخرى في عام ٢٠١٠. وحدثت نسبة كبيرة من هذه التراكمات في بلدان آسيا النامية، وبخاصة الصين، التي كان في حوزتها حوالي ٢,٦ بليون دولار من احتياطيات النقد الأجنبي في نهاية عام ٢٠١٠.^(٢)

٥ - ويتوقع من منظور المستقبل أن تواصل الاقتصادات الناشئة كنز الاحتياطيات باعتبارها شكلاً من أشكال الحماية الذاتية ضد الصدمات المالية. كما أن الاستخدام الفعال للاحتياطيات لأغراض الوقاية ضد عدم الاستقرار المالي خلال الأزمة المالية الأخيرة، علاوة على أن عدداً من البلدان النامية شهد تدفقات إلى الخارج في رأس المال في هذه الفترة، أكد مجدداً أهمية وجود آلية ضمان أثناء فترات الاضطرابات الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو ضعيفاً احتمال أن تحصل البلدان في المستقبل القريب على قدر كافٍ من التمويل الفوري بالعملات الأجنبية في حال حدوث أزمة كبرى.

باء - تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية

٦ - شهدت السنوات القليلة الماضية عودة تدفقات رأس المال الخاص إلى الاقتصادات الناشئة بصورة قوية، بعد الانخفاض الحاد الذي حدث خلال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة. ويقدر أن صافي تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية قد ارتفع من نحو ٣٢٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى قرابة ٣٩٢ بليوناً في عام ٢٠١٠.^(٣) وشكلت

(٢) تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.II.II.C.2).

(٣) صندوق النقد الدولي، World Economic outlook Database، نيسان/أبريل ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي www.imf.org.

مجموعة من الظروف القوة الدافعة وراء ذلك. وأهم من ذلك، أن تحسن معدلات النمو وارتفاع معدلات الفائدة في البلدان النامية جذبا للمستثمرين، وبخاصة إذا قورن ذلك بالتوقعات في ظل ركود الاقتصاد وانخفاض أسعار الفائدة في عدد من الاقتصادات المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل تناسب خواص المخاطر في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة لصالح الاقتصادات الناشئة، نظرا لاستمرار المشاكل المالية ومشاكل الدين العام في بعض البلدان المتقدمة، ولا سيما في أوروبا.

٧ - ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر من العناصر الرئيسية لتدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية، التي يقدر أنها بلغت أكثر من ٣٠٠ بليون دولار في عام ٢٠١٠^(٣). ومع أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تركزت في بلدان نامية مختارة، على غرار العناصر الأخرى لتدفقات رأس المال الخاص، هناك دلائل على اتساع نطاق التنويع. وسجلت الاستثمارات الأجنبية في أفريقيا ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة إلى مستواها قبل عشر سنوات، على الرغم من بقائها دون تغير على مدى السنة الماضية. وبينما يستمر ذهاب نسبة كبيرة من هذه التدفقات إلى قطاع الموارد الطبيعية، وإلى بعض البلدان الغنية بالسلع الأساسية، استقطبت المنطقة أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الزراعة والقطاعات الخدمية الجديدة، مثل الخدمات المصرفية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٨ - وواصلت العناصر الأخرى لتدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية مسارها على طريق الإنعاش بعد الأزمة، بما في ذلك الإقراض المصرفي الدولي وحافطة الاستثمارات. لكن الإقراض المصرفي عبر الحدود يظل مع ذلك متأثرا باستمرار الصعوبات المالية التي تواجهها المصارف في البلاد المتقدمة. وكانت هذه الصعوبات حادة بشكل خاص في البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا وآسيا، وشكلت قيودا على الإقراض المتجه نحو هذه المناطق. ومع ذلك بدأ الإقراض المتجه عبر الحدود إلى بلدان أوروبا الناشئة يتوسع في الآونة الأخيرة ولأول مرة منذ عامين، وفقا للإحصاءات التي وفرها مصرف التسويات الدولية^(٤). ووجهت حصة كبيرة من الزيادة في الإقراض العابر للحدود باتجاه الأسواق الناشئة نحو الاقتصادات سريعة النمو في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبخاصة الصين، ونحو أمريكا اللاتينية، حيث تستأثر البرازيل بنسبة كبيرة من القروض المصرفية الدولية.

٩ - وسجلت تدفقات حافطة رأس المال أيضا انتعاشا في أعقاب الأزمة، وكانت موجهة بشكل رئيسي إلى الاقتصادات الناشئة ذات الدخل المتوسط، لا سيما في آسيا وأمريكا

(٤) مصرف التسويات الدولية، *Quarterly Review*، ١٤ آذار/مارس ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي

اللاتينية. وتعزز ارتفاع التدفقات الاستثمارية من خلال انخفاض أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، علاوة على الشواغل المتعلقة بالمبادئ الأساسية للاقتصاد في بعض هذه البلدان، التي أدت إلى زيادة تقييد المستثمرين للأسواق الناشئة. وكانت تدفقات الأسهم إلى البلدان النامية قوية بوجه خاص، ولا سيما في عام ٢٠١٠، واستعادت أسواق الأوراق المالية في البلدان النامية الكثير من قيمتها التي فقدت خلال الأزمة. وارتفع إصدار الأسهم إلى مستويات تاريخية في بعض البلدان، وبخاصة في البرازيل والصين، وسجل نشاطا عارما في اقتصادات ناشئة أخرى، مثل جمهورية كوريا والهند. ودفع انتعاش تدفقات حافظة الديون أيضا إلى صدور ديون الشركات في عدد من الأسواق الناشئة، وبخاصة في أمريكا اللاتينية. وتشير إحصاءات صندوق النقد الدولي إلى أن العرض الإجمالي لسندات الشركات الخارجية بلغ رقما قياسيا تاريخيا في عام ٢٠١٠^(٥).

جيم - المساعدة الإنمائية الرسمية

١٠ - بلغ صافي مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الآتية من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٦)، في عام ٢٠١٠، ١٢٩ بليون دولار، أعلى مستوى له على الإطلاق، ومثل نسبة ٠,٣٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأعضاء اللجنة مجتمعين^(٧). وبلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى أفريقيا

(٥) صندوق النقد الدولي، *Global Financial Stability Report: Durable Financial Stability: Getting There from Here*، (واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل ٢٠١١).

(٦) يساوي صافي المساعدة الإنمائية الرسمية إجمالي مدفوعات لجنة المساعدة الإنمائية بعد خصم المبالغ المستلمة من البلدان والأقاليم المدرجة في قائمة المتلقين التي تحتفظ بها اللجنة (مثل سداد أصل الدين، ومعادلة قيودات تخفيف عبء الدين، وإرجاع رأس المال، والمبالغ المستردة من المنح). ولا تخصم مدفوعات الفائدة. وعلى الرغم من أن معظم بيانات اللجنة يعرب عنها في هيئة "مساعدة إنمائية رسمية" و"صافي تحويلات مساعدة" مع اقتطاع إلغاءات القروض، بخلاف المساعدة الإنمائية الرسمية ومدفوعات الفائدة، من صافي المساعدة، فإنها تعتبر مقياسا أفضل من جهتين، أولا، يمثل صافي تحويلات المساعدة كلا من مدفوعات الأصل والفائدة المتعلقة بقروض المساعدة الإنمائية الرسمية، وينطبق هذا بصفة خاصة على بعض الجهات المانحة التي تتلقى مبالغ كبيرة من الفائدة على قروض المساعدة. ثانيا، تستبعد من صافي تحويلات المساعدة إلغاءات القروض القديمة بخلاف المساعدة الإنمائية الرسمية، لأن إلغاءات تلك القروض لا تكاد تنتج صافي تحويلات إضافية، على الرغم من أنها تحسب ضمن المساعدة الإنمائية الرسمية. وبلغ صافي تحويلات المساعدة ١١٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، مقارنة بمجموع صافي التحويلات البالغ ١٢٠ بليون دولار، وفقا لمجموعات بيانات صافي تحويلات المساعدة (مركز التنمية العالمية، مجموعة بيانات صافي تحويلات المساعدة، يمكن الحصول عليها من الموقع الشبكي www.cgdev.org).

(٧) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "Development aid reaches an historic high in 2010" ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي www.oecd.org.

٢٩ بليون دولار، بزيادة قدرها ٤ في المائة بالقيمة الحقيقية خلال عام ٢٠٠٩، ذهبت ٢٧ بليون دولار منها إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بزيادة قدرها ٦ في المائة). ويقل صافي حصص المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي للمانحين عن النسبة المستهدفة المتفق عليها دولياً وقدرها ٠,٧ في المائة، بينما لا تزال خمس دول (الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا) تتجاوز ذلك الهدف. وعلى الرغم من أن تقديم المعونة إلى البلدان الأقل نمواً ارتفع من ١٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٧ بليوناً في عام ٢٠٠٩، لم يكن تحسن إجمالي حصص الدول الأعضاء في اللجنة في المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي (يتراوح بين ٠,٠٥ و ٠,١ في المائة) كافياً لتحقيق الهدف المتعلق بهذه البلدان، الذي يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢ في المائة. ولكي يصل المانحون في اللجنة إلى الحد الأدنى لذلك الهدف، يتعين عليهم زيادة صافي مساعدتهم الإنمائية الرسمية بمقدار ١,٥ مرة من المستوى الحالي إلى ٥٨ بليون دولار^(٨).

١١ - وفي عام ٢٠١٠، ارتفع صافي المبالغ المردودة من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى جميع الجهات المانحة الرئيسية في لجنة المساعدة الإنمائية. وزادت الولايات المتحدة، أكبر المانحين، مساعدتها الإنمائية الرسمية بنسبة ٣,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية، وتجاوزت ٣٠ بليون دولار (٠,٢١ في المائة من إجمالي الدخل القومي). ووصلت مساعدتها الثنائية المقدمة للبلدان الأقل نمواً رقماً قياسياً قدره ٩,٤ بليون دولار، بزيادة قدرها ١٦,٢ في المائة عن عام ٢٠٠٩، وخصص مبلغ ١,١ بليون دولار منها لهايتي، في أعقاب زلزال عام ٢٠١٠. وارتفعت أيضاً المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية من بلدان الاتحاد الأوروبي، البالغ عددهم ١٥ عضواً، بنسبة ٦,٧ في المائة، وتجاوزت ٧٠ بليون دولار، ومثلت نسبة ٥٤ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للجنة، مقارنة بنسبة ٠,٤٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن اليابان تخلفت بمقدار ٣,٦ بليون دولار عن الوفاء بوعدها، الذي تعهدت به في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في غلين إيغلز، بأن تزيد مساعداتها الإنمائية الرسمية بمقدار ١٠ بلايين دولار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، فقد ارتفع صافي مساعداتها الإنمائية الرسمية بنسبة ١١,٨ في المائة بالقيمة الحقيقية، ووصل إلى ١١ مليار دولار، في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويعود هذا بصفة رئيسية إلى المنح الثنائية الأكبر حجماً التي أعطتها اليابان إلى البلدان الأقل نمواً، ومساهمتها الكبيرة في البنك الدولي. وتحسنت نسبة المساعدة الإنمائية

(٨) منتدى التعاون الإنمائي، "Background Study for 2012 Development Cooperation Forum: trends in international financial cooperation for LDCs"، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي www.un.org.

الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لليابان، حيث ارتفعت من ٠,١٨ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٠,٢ في المائة في عام ٢٠١٠^(٩).

١٢ - وتراجع تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية في مجمله، على الرغم من ازدياد حجمها، ونقص بمقدار ٢١ بليون دولار عن الوفاء بالتعهدات التي قطعت في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية، الذي عقد في عام ٢٠٠٥، في غلين إيغلز. وبلغ النقص فيما تختص بأفريقيا ١٨ بليون دولار. وفيما يتعلق بالهدف الطموح الرامي إلى رفع نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي للاتحاد الأوروبي إلى ٠,٥١ في المائة في عام ٢٠١٠، حقق زهاء نصف عدد أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية من الاتحاد الأوروبي هذا الهدف (٨ أعضاء من أصل ١٥ عضوا). وكاد بلد واحد أن يحقق الهدف (فرنسا التي بلغت نسبتها ٠,٥ في المائة)، لكن الآخرين لم يفلحوا في تحقيقه، حيث تراوحت نسبهم بين ٠,١٥ و ٠,٤٣ في المائة^(١٠).

١٣ - ولا يبدو مستقبل المعونة بعد ٢٠١٠ واعداد. وتقدر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن المساعدة القطرية العالمية القابلة للبرمجة^(١١) ستزيد بمعدل حقيقي قدره ٢ في المائة في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، مقارنة بمتوسط ٨ في المائة في السنوات الثلاث الماضية^(٩). وتأتي معظم الزيادة من الجهات المانحة المتعددة الأطراف. وتتوقع المنظمة أن تزداد المساعدة القطرية القابلة للبرمجة المقدمة لأفريقيا بنسبة ١ في المائة سنويا بالقيمة الحقيقية. ويتوقع أن ترتفع المساعدة القطرية القابلة للبرمجة المقدمة لأقل البلدان نموا بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٣ في المائة في عام ٢٠١١، لكنها ستظل دون تغيير في عام ٢٠١٠^(٨).

١٤ - ويتوقع أن توفر مصادر التمويل المبتكرة موارد "إضافية" تكمل المصادر التقليدية لتمويل التنمية. ومع ذلك، يجري تدوين الغالبية العظمى من العائدات التي تجمع من خلال آليات التمويل المبتكرة القائمة باعتبارها مساعدة إنمائية رسمية، نظرا إلى أنها تجمع بموجب

(٩) انظر تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنون "Development: Aid increases, but with worrying trends"، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي www.oecd.org.

(١٠) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "Development aid reaches an historic high in 2010"، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي www.oecd.org.

(١١) تمثل المساعدة القابلة للبرمجة جزءا من المساعدة التي تستطيع كل جهة مانحة أن تبرمجها لكل بلد متلق. وهي تعكس تدفقات مساعدة أكثر قابلية للتنبؤ وتتوفر لأغراض التخطيط والإنفاق في البلدان المتلقية وفقا للأولويات الوطنية.

التشريعات الوطنية^(١٢). وعليه فإن ما يحسب بصفة موارد "إضافية" فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية هو مساهمة القطاع غير الرسمي (العمل الخيري الخاص مثلا). وعلى سبيل المثال، بلغت الموارد الإضافية للمساعدة الإنمائية الرسمية زهاء ٠,٢ بليون دولار فقط من المبالغ التي جمعت عن طريق آليات تمويل مبتكرة في القطاع الصحي منذ عام ٢٠٠٢، وقدرها ٥,٥ بليون دولار، وفقا لإحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(١٣). وعلى الرغم من ذلك، يمكن التبليغ بهذه الموارد "الإضافية" نفسها بصفة مساعدة إنمائية رسمية في حالة صرفها من قبل الجهات المانحة المتعددة الأطراف للجنة المساعدة الإنمائية.

١٥ - وفي القطاع الصحي، حيث تتركز الآليات التنفيذية، يقدر الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية أن الآليات التنفيذية جمعت ما يقارب ٦ بلايين دولار^(١٣). وبينما تجري المناقشات بشأن التمويل المبتكر للتعليم والأمن الغذائي والقطاعات الأخرى في المنتديات المختلفة، ربما تيسر مبادرة موسكوكا لمجموعة الثمانية، المتعلقة بصحة الأمهات والمواليد الجدد والأطفال دون سن الخامسة، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لصحة المرأة والطفل، تطوير الآليات القائمة أو إقامة آليات جديدة (مثل ضريبة التبغ) لسد فجوة التمويل السنوية في القطاع الصحي التي تتراوح بين ٢٦ و ٤٢ بليون دولار، في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥^(١٤).

١٦ - وازدادت، مع اقتراب الموعد النهائي لنهج الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، التوقعات بشأن الآليات المبتكرة المحتملة لتمويل التنمية. ووجدت الصعوبات المالية التي تفاقمت جراء الأزمة الاقتصادية العالمية الاهتمام بالآليات المبتكرة وبعض آليات محددة (مثل فرض ضريبة على المعاملات المالية). ويقدر الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية أن فرض ضريبة على المعاملات وجمعها مركزيا بعمولات متعددة، يمكن أن يدر ما يتراوح بين

(١٢) الفريق العامل المعني بالإحصائيات التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "Mapping of some innovative finance for development mechanisms"، ٧ شباط/فبراير ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي www.oecd.org.

(١٣) أمانة الفريق الرائد "Leading Group Task Force on Innovative Financing for Health: Terms of Reference"، متاح على الموقع الشبكي www.leadinggroup.org.

(١٤) بان كي - مون، الأمين العام، "الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل"، ٢٠١٠، متاح على الموقع الشبكي www.who.int.

٢٥ و ٣٤ بليون دولار سنويا (بمعدل ٠,٠٠٥ في المائة) بغرض المساعدة في تلبية احتياجات التمويل في مجالي التنمية الدولية والتحديات البيئية^(١٥).

١٧ - ولأغراض الوفاء بالالتزامات السنوية البالغ قدرها ١٠٠ بليون دولار في إطار اتفاق كوبنهاغن، قام فريق الأمين العام الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل قضايا تغير المناخ أيضا بفحص موضوع فرض ضرائب على المعاملات المالية^(١٦). وخلص هذا الفريق الاستشاري إلى أن مزادات بدلات الانبعاثات وضرائب الكربون الجديدة في الدول المتقدمة النمو، لديها أفضل الإمكانيات من بين الصكوك العامة الجديدة التي فحصت، نظرا إلى أنها تدر ٣٠ بليون دولار سنويا. ويمكن جمع ١٠ بلايين دولار أخرى كل عام، من خلال فرض ضرائب على انبعاثات الكربون من وسائل النقل الدولية (البحرية والجوية). ويمكن أيضا حشد ما يصل إلى ١٠ بلايين دولار عن طريق فرض ضريبة ما على المعاملات المالية على الصعيد الوطني أو الإقليمي وسط البلدان ذات الاهتمام.

ثانيا - تعزيز الهيكل المالي الدولي

ألف - إصلاح الأنظمة المالية

١٨ - تمثلت إحدى الخطوات الرئيسية في عملية الإصلاح التي أطلقت عقابها الأزمة المالية، في إدخال إطار بازل الثالث لنظام رؤوس أموال المصارف وسيولتها النقدية. وبعد أن أقر قادة مجموعة العشرين، في مؤتمر القمة الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، نص أنظمة إطار بازل الثالث، أصدرت لجنة بازل للرقابة على المصارف النص، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ومن الضروري الآن إدماجه في القوانين الوطنية وتطبيقه وفقا للجدول المتفق عليه. ولأغراض تقليل تكاليف الإدماج، سيجري إدخال متطلبات إطار بازل الثالث بصورة تدريجية، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٣، كي يتسنى تنفيذها بالكامل بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

١٩ - وإذا قورن الإطار بالإطارين السابقين له، أي إطاري بازل الأول والثاني، فإنه يبدو أكثر ميلا للشمول في نطاقه. فهو يوفر متطلبات وضع حد أدنى ذي مستوى أعلى لرأس المال، وتحسين احتواء المخاطر، ووضع تعريف أكثر صرامة لعناصر رأس المال المؤهلة،

(١٥) الفريق الرائد المعني بتمويل التنمية ”Globalizing Solidarity: the Case for Financial Levies: Report of the Committee of Experts to the Task Force on International Financial Transactions for Development“، ٢٠١٠، متاح على الموقع الشبكي www.leadinggroup.org.

(١٦) الأمم المتحدة ”تقرير فريق الأمين العام الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل قضايا تغير المناخ“ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

وتخصيص مقادير أكبر من السيولة الاحتياطية. وبالإضافة إلى ذلك، يجمع الإطار بين عناصر سياسات العمل اليومية والسياسات الكلية، بغرض معالجة مخاطر المؤسسة والمخاطر العامة للنظام معاً^(١٧).

٢٠ - ويتمثل أحد أهداف إطار بازل الثالث في إنشاء هيكل تنظيمي متسق ومتناغم على الصعيد العالمي، باعتباره وسيلة لكفالة تكافؤ العناصر على الساحة. ومن هنا تأتي أهميته لأغراض الحوض على عدم التسابق إلى أسفل، وعدم اتباع سياسات إفقار الجار التي قد تحقق مصالح وطنية ضيقة على حساب الاستقرار المالي العالمي. وفي الوقت نفسه، ونظراً لتباين الهياكل الوطنية، يكمن التحدي الحقيقي في تحقيق التوازن الصحيح بين كفالة تكافؤ العناصر على الساحة الدولية واستيعاب الاختلافات بين البلدان، لتفادي تحميل النظم المالية الوطنية عبئاً غير ضروري في سبيل التكيف. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أيضاً الآثار المترتبة على إطار بازل الثالث فيما يتعلق بحصول البلدان ذات الدخل المنخفض على التمويل، بما في ذلك الآثار السلبية المحتملة في مجال تمويل التجارة.

٢١ - وتؤكد تداعيات الأزمة ضرورة وضع تدابير إضافية للحد من احتمال نشوء مشاكل في المؤسسات المالية ذات الأهمية للنظام وتخفيف حدتها. وعليه تبذل جهود دولية، بالإضافة إلى معايير إطار بازل الثالث، للحد من إمكانية فشل هذه المؤسسات، وتخفيف تأثير الفشل على النظام المالي بأكمله إن حدث برغم ذلك.

٢٢ - وجرى الاتفاق في إطار مجموعة العشرين على وجوب أن تتوفر لدى هذه المؤسسات، وفي مقدمتها المؤسسات العالمية على وجه الخصوص، القدرة على استيعاب الخسارة بمستوى يتجاوز المعايير العامة التي وضعها إطار بازل الثالث؛ وعلى تكثيف الإشراف كذلك، من أجل إبراز المخاطر الأكبر التي تشكلها هذه المؤسسات للنظام المالي العالمي. ويعتقد أيضاً أن فرض رسوم إضافية على رأس المال سيحقق تكافؤ العناصر على الساحة، من خلال خفض المزايا التنافسية في أسواق التمويل للمؤسسات التي يحول حجمها دون قبول احتمال فشلها.

٢٣ - ويجري العمل الآن على توضيح كيفية تحديد المؤسسات ذات الأهمية للنظام، استناداً إلى معايير من قبيل الحجم والروابط المتبادلة وقابلية الاستدامة، وكيفية تحديد رسوم

(١٧) للاطلاع على لمحة عامة عن إطار بازل الثالث انظر مثلاً "Basel III: Stronger Banks and a More Resilient Financial System"، بيان أدلى به ستيفان والتر، الأمين العام للجنة بازل للرقابة المصرفية في المؤتمر المتعلق بإطار بازل الثالث، الذي عقد في معهد تحقيق الاستقرار المالي بمدينة بازل، في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي www.bis.org.

رأس المال ورأس المال الاحتياطي والعناصر الأخرى اللازمة للحد من التداعيات على مستوى النظام. وسيصدر مجلس تحقيق الاستقرار المالي، بالتشاور مع واضعي المعايير، توصية بشأن رفع مستوى القدرة على امتصاص الخسارة، والأدوات التي يمكن تحقيق ذلك من خلالها، بحلول نهاية عام ٢٠١١^(١٨).

٢٤ - ويعمل مجلس تحقيق الاستقرار المالي أيضا على تحديد السمات الأساسية والأدوات الضرورية التي يتعين وجودها لدى النظم الوطنية المعنية بإيجاد الحلول لفشل المؤسسات ذات الأهمية على مستوى النظام بأكمله، من أجل تجنب سلسلة من ردود الفعل التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث أزمة شاملة في نهاية المطاف^(١٨). ويعمل معا مشرفون من بلدان مختلفة، في محاولة لاستحداث أدوات ونظم أكثر فعالية لإدارة الأزمات وإيجاد الحلول عبر الحدود. بيد أن هذا العمل لا يزال في مراحله المبكرة جدا، ولا تزال هناك عقبات كبيرة يتعين التغلب عليها^(١٩).

٢٥ - وتشمل المواضيع الهامة الأخرى الاندماج في الإطار التنظيمي لما يسمى بنظام الظل المصرفي، أي الوساطة الائتمانية من خلال قنوات غير مصرفية. وفي هذا السياق، تبرز ضرورة كفاءة ألا تتضمن القواعد التنظيمية المصرفية الأكثر صرامة، حوافز للمؤسسات المالية التي تقوم بتحويل أنشطتها إلى مجالات غير خاضعة للأنظمة.

٢٦ - ويتمثل التحدي في وضع تعريف مناسب لنظام الظل المصرفي، وتحديد أطر التدابير التنظيمية الممكنة من أجل التصدي للمخاطر التي يشكلها هذا القطاع. ويناقش مجلس تحقيق الاستقرار المالي حاليا جميع الخيارات المتعلقة بتعريف نظام الظل المصرفي ورصده ووضع ضوابط له. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، نشر المجلس مذكرة معلومات أساسية عن نظام الظل المصرفي^(٢٠). وتحدد المذكرة أطر التفكير الحالي بشأن هذه المسألة وتقتصر على أن تسترشد عمليات الرصد والاستجابات في مجال السياسات بنهج ذي مرحلتين: أولا، من خلال توسيع نطاق تغطيتها لتشمل جميع وساطات الائتمان غير المصرفية، بغرض تحديد المجالات

(١٨) مجلس تحقيق الاستقرار المالي "التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مجموعة العشرين بشأن تعزيز الاستقرار المالي"، التقرير الذي قدم إلى وزراء الشؤون المالية ومحافظي المصارف المركزية لمجموعة العشرين، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي www.financialstabilityboard.org.

(١٩) "Regulatory reform of the global financial system" ملاحظات أدلى بها وليام دودلي، رئيس مصرف الاحتياطي الاتحادي لولاية نيويورك وكبير موظفيه التنفيذيين، في اجتماع استضافه معهد الأنظمة والمخاطر لشمال آسيا، في طوكيو، في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي www.bis.org.

(٢٠) مجلس تحقيق الاستقرار المالي "Shadow banking: Scoping the Issues. A Background Note of the Financial Stability Board"، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي www.financialstabilityboard.org.

التي يمكن أن تنشأ فيها مخاطر جديدة، وثانيا، عن طريق تضيق بؤرة التركيز لتقتصر على تلك الأجزاء من النظام، حيث تؤدي توارخ الاستحقاق/تحويلات السيولة وعمليات نقل مخاطر الائتمانات غير السليمة و/أو التلاعب بها إلى نشوء مخاطر عامة كبيرة. ويعتزم مجلس تحقيق الاستقرار المالي وضع مشروع توصيات أولية بشأن نظام الظل المصرفي وتقديمها إلى مجموعة العشرين في خريف عام ٢٠١١.

٢٧ - وتجري مناقشة مبادرات تنظيمية أخرى كثيرة، تشمل العمل المتعلق بالمشتقات غير الخاضعة للنظام، وكالات التصنيف، والأدوات الاستثمارية البديلة، وحماية الشؤون المالية للمستهلك، وتمويل البنى التحتية للأسواق المالية.

٢٨ - وبالإضافة إلى إصلاح أنظمة العمل اليومي التقليدية التي تركز على المصارف المفردة، تتواصل الجهود لتعزيز الرقابة على صعيد المنظومة وترقية إطار السياسات الكلية النظام. وتهدف سياسات السياسات الكلية إلى معالجة المخاطر على نطاق المنظومة من خلال الحد من ميل النظام المالي إلى التزعة الدورية وخفض تركيزات المخاطر العامة. وبالإضافة إلى بعض سياسات تخفيف الميل إلى التزعة الدورية التي يشتمل عليها إطار بازل الثالث، يتمثل الاتجاه الرئيسي هنا في تصميم وإدخال مساحات عازلة وأدوات حماية مختلفة تتسم بالقدرة على مجابهة التزعات الدورية واحتواء آثارها غير المباشرة.

٢٩ - وعلاوة على الإصلاح التنظيمي، تحتاج الهياكل الرقابية أيضا إلى مزيد من التحسينات. وفي الواقع، تنفذ ضوابط النظام المالي العالمي في معظمها على أساس كل بلد على حدة. وبما أن نشوء سلطة تنظيمية عالمية ما يعد احتمالا بعيدا على أحسن الفروض، فإن الإشراف المالي يتطلب درجة أعلى بكثير من التعاون والثقة على الصعيد الدولي، نظرا إلى أن المخاطر العامة المحتملة تمثل ظاهرة عابرة للحدود بصفة رئيسية.

باء - الرقابة المتعددة الأطراف وتنسيق السياسات

٣٠ - يمثل الإشراف على الاقتصاد العالمي بغرض تحديد المخاطر المحتملة على الاستقرار المالي والاقتصادي على الصعيد العالمي جزءا أساسيا من ولاية صندوق النقد الدولي. وأبرزت الأزمة المالية والاقتصادية ضرورة تعزيز الرقابة المتعددة الأطراف من أجل تعزيز عدالتها وفعاليتها. ومن المسلم به عموما، أنه يتعين على صندوق النقد الدولي إيلاء المزيد من الاهتمام في أنشطة المراقبة التي يزاؤها، لقضايا القطاع المالي، والآثار غير المباشرة للسياسات، ولا سيما النابعة من البلدان المهمة للنظام ومن المراكز المالية، وللصلات عبر الحدود.

٣١ - وتوصل تقييم أجراه مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق النقد الدولي لأداء الصندوق في مجال المراقبة في الفترة التي سبقت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية^(٢١)، إلى أن رسالة الصندوق بشأن الضرورة الملحة للتصدي للمخاطر في القطاع المالي لم تكن واضحة. ولم تهتم المراقبة اهتماما كافيا بمخاطر الآثار غير المباشرة للاقتصادات المتقدمة وتدهور كشوف موازنة القطاع المالي والمسائل التنظيمية المالية والطفرة الائتمانية والفقاعات الناشئة للموجودات. ويفيد مكتب التقييم المستقل، أن عدة عوامل كان لها دور في فشل الصندوق في تحديد المخاطر وتوجيه تحذيرات واضحة، من قبيل ضعف التحليلات والعوائق التنظيمية ومشاكل الإدارة الداخلية وقيود السياسات.

٣٢ - واتخذ الصندوق خطوات لتحسين أساليب أنشطة المراقبة وتوسيع نطاقها، بما في ذلك زيادة التركيز على الروابط بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي، وبدء العمل بنظامي الإنذار المبكر (بالتعاون مع مجلس تحقيق الاستقرار المالي) والرصد المالي، وتعزيز تمارين قابلية التأثر. واتفق أيضا على الشروع في إجراء تحليلات للآثار غير المباشرة للاقتصادات الكبرى الخمس (الصين والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو والولايات المتحدة واليابان)، التي من المقرر أن تعرض بجانب مشاورات المادة الرابعة، في صيف عام ٢٠١١. وتقرر، في اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في نيسان/أبريل ٢٠١١، الاستمرار في تعزيز دور الصندوق في مجال الرصد على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، سيقوم الصندوق بإعداد تقرير موحد جديد عن الرقابة المتعددة الأطراف، وسيضمن التقرير تحليلا للآثار غير المباشرة المحتملة، بالاعتماد على مجموعة واسعة من المعلومات^(٢٢).

٣٣ - وقام الصندوق والبنك الدولي أيضا بتحديث برنامج تقييم القطاع المالي، بوسائل منها القرار الذي اتخذته الصندوق بإجراء تقييمات للاستقرار المالي في إطار برنامج التقييم، باعتبارها جزءا إلزاميا من عمليات المراقبة التي تجرى كل خمس سنوات لمجالات الاختصاص الخمسة والعشرين التي توجد فيها قطاعات مالية مهمة. وليست مراقبة القطاع المالي من اختصاص الصندوق وحده. وتبعاً لذلك، يظل التعاون في العمل مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة، مثل مجلس تحقيق الاستقرار المالي ومصرف التسويات الدولية وهيئات وضع معايير القطاع المالي، من الأولويات.

(٢١) صندوق النقد الدولي، مكتب التقييم المستقل ” IMF Performance in the Run-Up to the Financial and Economic Crisis: IMF Surveillance in 2004-07“، ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي www.imo-imf.org.

(٢٢) صندوق النقد الدولي، دراسة استقصائية ” New Emphasis on IMF's Global Monitoring Role“، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي www.imf.org.

٣٤ - ويشكل عدم وجود آلية لإنفاذ تعديلات السياسات في البلدان، قيدياً على فعالية المراقبة. ولأغراض تعزيز فعالية أنشطة الصندوق للمراقبة، اقترح فريق من كبار صناع السياسات السابقين على الصعيد الدولي، تعزيز الالتزام الدولي بالنظر في تأثير السياسات الداخلية على الاستقرار العالمي^(٢٣). واقترح الفريق وضع معايير بشأن السياسات الاقتصادية والمالية، مع إمكانية أن تشمل، على سبيل المثال، عجوزات الحساب الجاري أو فوائضه، ومعدلات التضخم، أو نسب العجوزات المالية والديون. وسيؤدي الإحلال بمعيار منها إلى بدء عملية مشاورات. واقترح الفريق إيجاد إمكانية تقديم حوافز وفرض عقوبات، في حالة امتثال أو عدم امتثال البلدان للمعايير السياسية المتفق عليها دولياً.

٣٥ - ومن المسلم به أن تنسيق السياسات الاقتصادية داخل مجموعة العشرين أثناء الأزمة كان له دور أساسي في تفادي حدوث تدهور أشد خطورة وتهيئة الظروف الملائمة للانتعاش. وفي العام ٢٠٠٩، أطلق قادة مجموعة العشرين إطار النمو القوي والمستدام والمتوازن، الذي تحدد بلدان المجموعة من خلاله الأهداف للاقتصاد العالمي وتضع السياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. ويشمل الإطار عملية تقييم متبادل من أجل تقييم التقدم المحرز تجاه تحقيق الأهداف المشتركة. لكن، يبدو أنه، بينما لا يزال الانتعاش الاقتصادي العالمي مستمراً، أخذت روح التعاون بين صناع السياسات في الاقتصادات الكبرى في الازمحل، وبدأت الاعتبارات الوطنية تتغلب على الجهود المتعددة الأطراف^(٢٤). واستناداً إلى هذه المعلومة الأساسية، وفي السياق الأوسع لتعزيز الحكم من أجل التنمية المستدامة كذلك، تكتسي استدامة تنسيق وتعزيز سياسات الاقتصاد الكلي أهمية كبرى، وكذلك إضفاء الطابع المؤسسي على البرنامج المتعدد الأطراف.

٣٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أكد زعماء مجموعة العشرين مجدداً، في اجتماع قمته الذي انعقد في سول، التزامهم بتوثيق التعاون المتعدد الأطراف من أجل تعزيز الاستدامة الخارجية، واتباع سياسات تؤدي إلى الحد من الاختلالات المفرطة. وفي هذا

(٢٣) مبادرة باليه رويال، "Reform of the International Monetary System: A Cooperative Approach for the Twenty First Century"، ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي www.elysee.fr. انعقد اجتماع الفرق بدعوة من ميشيل كامديسو، المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي، وأليكساندر لامفالوسي، المدير العام السابق لمصرف التسويات الدولية، وتوماسو بادوا - شيوبا، وزير الشؤون المالية السابق لإيطاليا، وضم عدداً من كبار صناع السياسات السابقين الآخرين.

(٢٤) "Assessing the Agenda for Economic Policy Cooperation" كلمة أدلى بها جون ليبسكي، النائب الأول للمدير الإداري لصندوق النقد الدولي، في المؤتمر المتعلق بالسياسات الكلية وسياسات النمو في أعقاب الأزمة، واشنطن العاصمة، ٧ آذار/مارس ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي www.imf.org.

الصدد، لاحظ زعماء المجموعة أهمية تقييم طبيعة الاختلالات الكبيرة المستمرة والأسباب الجذرية لمعوقات التكيف، ضمن عملية التقييم المتبادلة، مع التسليم بضرورة مراعاة الظروف الوطنية والإقليمية^(٢٥).

٣٧ - ولا يزال التحدي قائما فيما يتعلق بجعل إطار سياسات مجموعة العشرين لإعادة التوازن العالمي المستدام أكثر دقة وقابلية للتفعيل. ومن الضروري وضع أهداف واضحة ويمكن التحقق منها، من أجل دفع الاقتصاد العالمي على مسار تنموي يكون أكثر توازنا وقابلية للاستدامة في ذات الوقت.

٣٨ - وبينما قد تكون أهمية معظم البلدان الأصغر حجما لنظام الاقتصاد العالمي محدودة، وقد تكون هذه البلدان مستبعدة من عمليات مجموعة العشرين، فإن المسائل التي تجري مناقشتها في المجموعة تؤثر مع ذلك بشكل عميق على اقتصادات هذه البلدان. ولذلك يحتاج هذا التجمع غير الرسمي لإقامة روابط مؤسسية مع الدول غير الأعضاء والهيئات الدولية العالمية، ولا سيما الأمم المتحدة.

٣٩ - ومع أن عملية التقييم المتبادل تقع خارج نطاق مراقبة صندوق النقد الدولي، يقدم الصندوق الدعم للتحليل التقني في مجال تقييم السياسات وتحديد مجالات التركيز التي تتطلب اتخاذ إجراءات. وقد يصبح للصندوق دور أقوى في تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي في المستقبل، فيستفيد في ذلك من تجارب عملية التقييم المتبادل وأنشطة المراقبة العادية التي يزاؤها، بما في ذلك تقارير المسائل غير المباشرة، ويستكشف أوجه التآزر بين هذه العمليات المكتملة بعضها بقدر كبير. وهناك أيضا ضرورة زيادة توضيح الإجراءات والممارسات من أجل كفاءة تكامل جهود تنسيق السياسات بين الأمم المتحدة والصندوق وأصحاب المصلحة المتعددين الآخرين في مجموعة العشرين. ويتمثل دور الأمم المتحدة في إطار الإدارة الاقتصادية العالمية، في أن تؤدي في المقام الأول دور محفل عالمي شامل للتنسيق والمناقشة وصنع القرارات المتعلقة بالتصدي على نحو متكامل للتحديات العالمية التي تواجه التنمية المستدامة، بما في ذلك التحديات ذات الطابع المتوسط والطويل الأجل.

٤٠ - وتشمل المسائل الأخرى التي شغلت موقع الصدارة في برنامج التعاون في مجال السياسات تدفقات رأس المال، وبخاصة مدى تقلب وهشاشة التدفقات المتجهة إلى الاقتصادات الناشئة. وتركز النقاش في مجال السياسات المتعلقة بتدفقات رأس المال، على مسألة كيفية الاستجابة للتدفقات التي يمكن أن تزعزع الاستقرار، واختيار صكوك

(٢٥) مجموعة العشرين، وثيقة قمة سول، ١١-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، متاحة على الموقع الشبكي

السياسات المناسبة. وهناك نطاق من الأدوات تحت تصرف البلدان المتلقية أثناء تصميمها للاستجابات في مجال السياسات. وتشمل الخيارات المتاحة سياسات أسعار الصرف، والسياسات النقدية، والسياسات المالية، والسياسات الإدارية العامة، وأشكال أخرى من أنظمة حسابات رأس المال، مثل تدابير الرقابة.

٤١ - وقد تنتج عن تنفيذ بلد ما لضوابط رأس المال تداعيات متعددة الأطراف. ولم يعد ممكناً لأي بلد في عصر العولمة المالية، أن يعالج المخاطر العابرة للحدود بشكل كامل بمفرده، من خلال إجراءات أحادية. ومع ذلك، يوجد بصفة عامة نقص في اللوائح أو المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإدارة تدفقات رأس المال. وفي هذا السياق، ناشد زعماء مجموعة العشرين صندوق النقد الدولي ومصرف التسويات الدولية، مواصلة العمل على إعداد وسائل لتخفيف تأثير التدفقات المفرطة لرأس المال^(٢٥). وجرى أيضاً التأكيد على أن ضوابط رأس المال قد تتعارض مع التزامات البلدان بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية العام للتجارة في الخدمات، وأنه ينبغي أن تشارك المنظمة في تنسيق السياسات المتعددة الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، قد يفيد التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في تخفيف الآثار السلبية لتدفقات رأس المال.

٤٢ - ويعمل صندوق النقد الدولي على وضع إطار لمساعدة البلدان في التعامل مع تدفقات رأس المال الضخمة. وجرى فحص التجارب القطرية الحديثة وأدوات السياسات المحتملة لإدارة تدفقات رأس المال، بمثابة خطوة أولى في ذلك الاتجاه^(٢٦). ويتمثل الهدف النهائي لهذا الإطار في تقييم خيارات السياسات المتعلقة بإدارة تدفقات رأس المال، مع مراعاة قدرة البلدان الاقتصادية والمالية وخصائصها، وتحديد الظروف المناسبة للتدابير المتصلة بكل منها.

٤٣ - وينبغي مراعاة التكافؤ في تقديم المشورة بشأن السياسات والتعاون فيما يتعلق بتدفقات رأس المال، وأن تستهدف المشورة لا البلدان المتلقية فحسب، بل وبلدان المنشأ أيضاً، مع مراعاة مسؤولياتها المتعلقة بتحقيق الاستقرار المالي العالمي. وقيل في هذا الصدد،

(٢٦) صندوق النقد الدولي ”Recent Experiences in Managing Capital Inflows: Cross-Cutting Themes and Possible Policy Framework“، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١، ومذكرة مناقشات موظفي الصندوق ”Managing Capital Inflows: What Tools to Use“ ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، متاحة على الموقع الشبكي www.imf.org

إن دورات الرواج والكساد في تدفقات رأس المال، التي تدفعها ظروف الاقتصاد الكلي في بلدان الاقتصادات المتقدمة، قد يكون لها تأثير ضار على التنمية^(٢٧).

جيم - التصدي لأزمة الديون السيادية للبلدان المتقدمة النمو

٤٤ - تعرضت مرافق الشؤون المالية العامة في بلدان الاقتصادات المتقدمة إلى ضغوط كبيرة أثناء الأزمة المالية. ولا تزال نسب الديون تواصل الارتفاع في معظم هذه البلدان حيث وصلت احتياجات التمويل إلى مستويات غير مسبوقة.

٤٥ - ويشكل ما يتصل بذلك من فقدان للثقة في القدرة على خدمة الدين العام، وبدا ذلك أوضح صوره حتى الآن في عدة بلدان بمنطقة اليورو، وتعرض القطاع المالي لمخاطر الديون السيادية على نطاق واسع، مصدرا هاما لعدم الاستقرار في النظام المالي العالمي. ويشير تقرير الاستقرار المالي العالمي لصندوق النقد الدولي، إلى أن تمويل الديون السيادية من بين أهم التحديات الملحة المقبلة^(٢٨).

٤٦ - ولأغراض معالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا، وافق القادة الأوروبيون على اتخاذ تدابير لمساعدة الدول المنكوبة في منطقة اليورو. وأنشئ المرفق الأوروبي لتحقيق الاستقرار المالي في أيار/مايو ٢٠١٠، وتصل قدرته إلى ٤٤٠ بليون يورو (نحو ٦٣٠ بليون دولار)، من أجل توفير المساعدة المالية بصفة مؤقتة. وجرى الاتفاق أيضا على تشكيل الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار، بصفة إطار دائم لإدارة الأزمات، بقدرة فعلية تبلغ ٥٠٠ بليون يورو (نحو ٧٩٠ بليون دولار)، ومن المقرر أن ينفذ هذا الاتفاق في عام ٢٠١٣. وستكمل مرافق صندوق النقد الدولي برامج الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة^(٢٩).

٤٧ - وتجري مناقشة إمكانية إعادة هيكلة ديون البلدان التي تعرضت للمشاكل في سياق أزمة الديون السيادية في أوروبا. وسيتعين اعتماد هذه التدابير وتنفيذها بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية ذات المصلحة، إذا رؤي أنها ضرورية للحفاظ على الاستقرار المالي.

(٢٧) يلماز أكيوز، "Capital Flows to Developing Countries in a Historical Perspective: Will the Current Boom End with a Bust?"، الورقة ٣٧ لمركز أبحاث الجنوب، آذار/مارس ٢٠١١، متاحة على الموقع الشبكي www.southcentre.org.

(٢٨) صندوق النقد الدولي، تقرير، "Global Financial Stability Report: Market Update" (واشنطن العاصمة، حزيران/يونيه ٢٠١١).

(٢٩) "The Euro area - challenges and responses"، كلمة أدلى بها كريستيان نوبر، محافظ مصرف فرنسا المركزي ورئيس مجلس إدارة مصرف التسويات الدولية، في النادي الاقتصادي، نيويورك، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، متاحة على الموقع الشبكي www.bis.org.

٤٨ - ويتمثل أحد العوامل التي تضير بالاستقرار المالي الدولي، على خلفية الدين العام الكبير، في عدم وجود إطار دولي لإعادة هيكلة الديون السيادية. ويزيد انعدام مثل هذه الآلية من هشاشة الأوضاع في السوق في أوقات أزمات الدين العام، ويؤدي إلى تعقيد تسوية الديون. وقدمت مقترحات كثيرة بشأن إعداد آلية تجريبية ما على أن تكون عادلة ومقبولة دولياً وتنطبق على جميع الدائنين، لتختص بالتزامات الديون الرسمية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية^(٣٠). وتمثل هذه الآلية عنصراً حيوياً لاستقرار النظام المالي الدولي. لكن لم يحرز أي تقدم حتى الآن بشأن هذه المسألة.

٤٩ - ويستدعي الحفاظ على الاستقرار المالي الدولي مواصلة تقوية الأوضاع المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى في الأجلين المتوسط والطويل. وقد أقر قادة مجموعة العشرين بضرورة ذلك، واتفقوا على معالجة هذه المسألة ضمن برنامجهم للتعاون في مجال السياسات^(٣١). وينبغي تنسيق التدابير المتعلقة بكفالة الاستدامة المالية في الأجل المتوسط وتحسين توقيتها على الصعيد الدولي، كي لا تلحق الضرر باحتمالات الانتعاش.

دال - شبكة الأمان المالي العالمية

٥٠ - يمثل وجود شبكة عالمية للأمان المالي مرتكزاً هاماً للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي في العالم. وتعتمد البلدان حالياً على نظام مختلط للأمان المالي، يجمع بين تراكم الاحتياطات والاتفاقات الثنائية والآليات الإقليمية والمتعددة الأطراف.

٥١ - وقد عززت شبكة الأمان المالي الدولية إبان الأزمة الأخيرة وتداعياتها. وفي عام ٢٠١٠، مدد صندوق النقد الدولي فترة إتاحة الائتمانات وزاد من وفرتها، في إطار التسهيلات الائتمانية المرنة القائمة، التي تمثل خيار تأمين للبلدان التي تطبق سياسات ومبادئ سياسية اقتصادية متينة، وأنشأت تسهيلات ائتمانية تحوطية جديدة. وصممت التسهيلات الائتمانية التحوطية، التي تشكل نوعاً من أنواع الحماية في حالات الطوارئ، من أجل البلدان غير المؤهلة للحصول على التسهيلات الائتمانية المرنة لكن لديها جوانب ضعف معتدلة فقط. وخلافاً للتسهيلات الائتمانية المرنة، تتميز التسهيلات الائتمانية التحوطية بشروط

(٣٠) للاطلاع على المناقشات بشأن الترتيبات التعاقدية للديون الدولية وإيجاد الحلول لها، انظر مثلاً، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم: إعادة تنظيم التنمية على الصعيد العالمي، ٢٠١٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.10.H.C.1)، ص ص ١٢٦ و ١٢٧.

(٣١) انظر مثلاً، الإعلان الصادر عن زعماء قمة سول، ١١-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، متاح على الموقع الشبكي www.seoulsummit.kr.

لاحقة تركز على تخفيف أية جوانب ضعف متبقية من الجوانب التي تحدد في عملية تقييم المؤهلات.

٥٢ - وقد ازدادت كثيرا الموارد المتاحة للصندوق من أجل تنفيذ أنشطة الإقراض. واكتمل الاستعراض العام الرابع عشرة للحصص، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، باتخاذ قرار بمضاعفة موارد الصندوق المتعلقة بالحصص لتصل إلى ٧٥٠ بليون دولار تقريبا، وينتظر هذا القرار الآن التصديق عليه من قبل الأعضاء. وعززت أيضا ترتيبات الاقتراض من البلدان الأعضاء والمصارف المركزية. وبدأ العمل بترتيبات الاقتراض الجديدة الموسعة والأكثر مرونة، التي يبلغ مجموع قدرتها زهاء ٥٨٠ بليون دولار، في آذار/مارس ٢٠١١. وقد تتطلب كفاءة قدرة الصندوق على توفير مقادير كبيرة من دعم السيولة في المستقبل مواصلة توسيع قاعدة موارد. ولأغراض تحقيق هذه الغاية، قدمت مقترحات لتمويل مرافق الصندوق المختصة بتوفير القروض في أوقات الأزمات، عن طريق إصدار حقوق السحب الخاصة.

٥٣ - وبينما عززت الجهود التعاونية خلال الأزمة شبكة الأمان المالي، لا تزال بعض المسائل الهامة قائمة فيما يتعلق بمدى كفاية دعم السيولة الدولي وطبيعة تكوينه. وقد أبرزت الأزمة في الواقع، الحاجة إلى مقادير كبيرة من السيولة الاحتياطية للتعامل مع التقلبات السريعة والكبيرة لسوق رأس المال. ويتطلب هذا مواصلة تعزيز القدرة المتعددة الأطراف لمواجهة الصدمات ذات الطابع العام. وجرى التأكيد في هذا الصدد، على أن القسم الأعظم من السيولة اللازمة خلال الأزمة الأخيرة قد توفر من خلال ترتيبات مخصصة نفذتها المصارف المركزية الكبرى لمرة واحدة^(٣٢). وبدا واضحا أيضا أن الشكوك بشأن مدى توافر شبكات الأمان المالية وقدرتها قد تترتب عليها تكاليف باهظة^(٣٤).

٥٤ - وهناك عدد من الاقتراحات بشأن كيفية جعل شبكة الأمان المالي العالمية أكثر فعالية وقابلية للتنبؤ. ويتعلق أحد المقترحات الطموحة بتطوير صندوق النقد الدولي ليكون ملاذا أخيرا لتقديم القروض على الصعيد الدولي، ليوفر فرص الحصول على السيولة حينما لا تبدي جهة أخرى استعدادا لتقديم مقادير من القروض تكفي للتعامل بفعالية مع الأزمة المالية^(٣٣). ويمكن للبلدان أن تتأهل للحصول على هذه التسهيلات من خلال عملية المراقبة العادية التي يجريها الصندوق. بموجب المادة الرابعة، من غير شروط إضافية. ويتعين أن توفر بلدان إصدار

(٣٢) صندوق النقد الدولي، بيان قدمه المدير التنفيذي إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، بشأن خطة سياسات الصندوق، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي www.imf.org.

(٣٣) انظر مثلا، إدواردو فيرنانديز وإدواردو ليفي بياني، "Global Financial Safety Nets: Where Do We Go from Here؟"، سلسلة ورقات العمل رقم ٢٣١، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

العملات الاحتياطية القدر الأكبر من السيولة. ونظرا للالتزامات بعيدة المدى للمصارف المركزية الكبرى، التي تترتب على كفالتها الحصول على السيولة عند بدء تشغيل هذا المرفق، سيكون من الصعب تنفيذ هذا الاقتراح.

٥٥ - ويعمل صندوق النقد الدولي نفسه على استكشاف الخيارات المتعلقة بإنشاء آلية دائمة لتوفير السيولة في الأزمات الشاملة، بالاشتراك مع الترتيبات الثنائية والإقليمية لدعم السيولة^(٣٤). ولا تزال النماذج البديلة لإنشاء آلية عالمية لتحقيق الاستقرار قيد النظر، وهي توفر درجات متفاوتة من قابلية التنبؤ والكفاءة. ومن الضروري تعريف العناصر الرئيسية للآلية، مثل إجراءات تفعيلها والحصول على الموافقة والتمويل، والصكوك المتعلقة بها، وتوفير التمويل لها، والتنسيق مع المصارف المركزية والترتيبات الإقليمية ذات الصلة، وضمانات الحد من التداعيات الأخلاقية. وباعتبار أن الصندوق بديل أكثر واقعية، فهو يستطيع الاضطلاع بدور المدير أو المنسق لشبكة متعددة الأطراف من المصارف المركزية وخطوط السيولة.

٥٦ - ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية في توثيق التعاون مع الآليات الإقليمية ودون الإقليمية. وتستطيع الترتيبات المالية الإقليمية، مثل صندوق النقد العربي، ومبادرة تشيانغ - ماي، ومرافق تحقيق الاستقرار داخل الاتحاد الأوروبي، أو صندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية، أن تؤدي دورا هاما في مجال منع الأزمات المالية وتخفيف آثارها. وينبغي الاستمرار في استكشاف طرائق أخرى لتحسين التعاون والتماسك بين المرافق العالمية والإقليمية.

هاء - دور حقوق السحب الخاصة

٥٧ - حظيت ضرورة إصلاح نظام الاحتياطي الدولي بالاعتراف على نطاق واسع. وعلى الرغم من بعض التنوع، لا تزال غالبية احتياطيات النقد الأجنبي الدولية تمسك بدولار الولايات المتحدة^(٣٥). وتعاني بلدان إصدار عملات الاحتياطي في ظل النظام الحالي عجوزات خارجية فيما يتعلق بتوفير الأصول الاحتياطية، ويؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى استمرار الاختلالات الاقتصادية العالمية على النحو الذي نوقش أعلاه. وعلاوة على ذلك، يعرض

(٣٤) صندوق النقد الدولي، "The Fund's Mandate - The Future Financing Role: Reform Proposals"، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، متاح على الموقع الشبكي www.imf.org.

(٣٥) انخفضت نسبة استخدام دولار الولايات المتحدة في احتياطيات العملات الأجنبية على الصعيد العالمي بما يقارب ١٠ نقاط مئوية خلال العقد الماضي، وفقا لما أُبلغ به صندوق النقد الدولي، ووصلت إلى مستوى يزيد قليلا على ٦٠ في المائة (صندوق النقد الدولي، "Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves")، متاح على الموقع الشبكي www.imf.org.

استخدام العملات الوطنية بصفة أصول احتياطية دولية نظام الاحتياطي العالمي لمخاطر نابذة عن السياسات النقدية والاقتصادية الداخلية لبلدان إصدار عملات الاحتياطي.

٥٨ - ويمكن اعتبار تنويع نظام الاحتياطي الدولي من أجل إيجاد نظام متعدد العملات خطوة تجاه زيادة تجسيد طبيعة النظام الاقتصادي المتعدد الأقطاب في عالم اليوم بشكل أوضح. بيد أن مثل هذا النظام قد يحمل مخاطر تقلبات أقوى في أسعار الصرف، بسبب إمكانية حدوث تحولات حادة في الطلب العالمي من عملة دولية إلى أخرى.

٥٩ - ولأغراض خفض العيوب المحتملة لنظام احتياطي يستند إلى العملة الوطنية، قدمت اقتراحات بشأن تعزيز دور حقوق السحب الخاصة. وقد يساعد تعزيز دور حقوق السحب الخاصة على التقليل من حجم وتكاليف تراكم الاحتياطي الدولي؛ وزيادة المعروض من الأصول العالمية المأمونة وتيسير تنويعها؛ ويقلل من تقلب أسعار الصرف وسط العملات الرئيسية.

٦٠ - ولحقوق السحب الخاصة دور محدود جدا في الوقت الراهن. وعلى الرغم من أن حقوق السحب الخاصة الحالية صممت في البداية بصوفها "الأصل الاحتياطي الرئيسي في النظام النقدي الدولي"^(٣٦)، فإنها تمثل أقل من نسبة ٤ في المائة من إجمالي أرصدة الاحتياطي العالمية^(٣٧). والواقع أن تعزيز دور حقوق السحب الخاصة باعتبارها أحد أصول الاحتياطي، سيكون عملية تدريجية تحدث على امتداد السنوات المقبلة، بغرض الوصول إلى نظام يجمع بين التوسع في استخدام حقوق السحب الخاصة مع مجموعة من الأصول الاحتياطية المتوفرة على الصعيد الوطني. وسيحتاج التقدم في هذا الاتجاه إلى عدد من التدابير من أجل تعزيز قبول حقوق السحب الخاصة وزيادة وفرتها واستخدامها.

٦١ - وقد يتطلب تعزيز قبول حقوق السحب الخاصة توسيع نطاق تشكيل سلتها ليتسع نطاق تمثيلها. وعلى وجه الخصوص، ينبغي النظر في مسألة إدراج عملات الأسواق الناشئة. غير أنه يتعين أن تكون جميع العملات المكونة لها، قابلة للتحويل بالكامل ولها أسواق مالية متطورة. ودعا صندوق النقد الدولي، في اجتماعه الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١١، إلى تكثيف العمل على إيجاد مسار قائم على المعايير تجاه توسيع نطاق تشكيل سلة حقوق

(٣٦) صندوق النقد الدولي، النظام الأساسي، البند الثامن، الفصل ٧.

(٣٧) صندوق النقد الدولي، "Enhancing International Monetary Stability - A Role for the SDR?"، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي www.imf.org.

السحب الخاصة^(٣٨)، والعمل جار في الصندوق على صقل دور هذه الأصل الاحتياطي وتشكيله.

٦٢ - وازداد حجم حقوق السحب الخاصة التي اعتمدت بما يقارب ١٠ أمثاله خلال الأزمة المالية (من نحو ٢١ بليون وحدة إلى قرابة ٢٠٤ وحدات في الوقت الراهن، أي ما يعادل ٣٣١ بليون دولار تقريبا). وإذا أريد لحقوق السحب الخاصة أن تؤدي دورا أكثر أهمية فسيستعين الاستمرار في تعزيز توافرها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الإصدارات العادية، مثل الإصدار السنوية، مع مراعاة الطلب العالمي على الاحتياطيات. ويقدر أن إصدار سنوية تعادل نحو ٢٠٠ بليون دولار سترفع نسبة حقوق السحب الخاصة في مجموع الاحتياطيات إلى أكثر من ١٣ في المائة بقليل، بعد عام ٢٠٢٠^(٣٧).

٦٣ - ويمكن أن يعاد النظر في إمكانية إقامة آلية تسمح للبلدان بتحويل الاحتياطيات إلى أوراق مالية وودائع مقومة بحقوق السحب الخاصة. وقد نوقشت هذه المسألة عند التفاوض بشأن حساب الإحلال في إطار صندوق النقد الدولي، في عقد السبعينات. ولم تتوصل البلدان في ذلك الوقت إلى اتفاق بشأن ترتيبات لتقاسم الأعباء المتعلقة بمخاطر أسعار الصرف الناتجة. وقدم اقتراح بشأن استكشاف تصاميم بديلة لحساب الاستبدال، مع أخذ ما ذكر في الاعتبار^(٣٣).

٦٤ - ويمكن أحد أسباب محدودية دور حقوق السحب الخاصة في الوقت الراهن في أنهما لا تستخدم في المعاملات التجارية أو المالية الخاصة. وتتطلب هيئة سوق للصكوك المالية المقومة بحقوق السحب الخاصة أن تقوم الهيئات السيادية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بإصدار سندات مقومة بحقوق السحب الخاصة، من غير إحداث زيادة كبيرة في تكاليف الاقتراض بقدر الإمكان. وبالإضافة إلى ذلك، يستطيع صندوق النقد الدولي النظر في مسألة استخدام حقوق السحب الخاصة في أنشطة الإقراض.

٦٥ - وقد تتضمن تدابير تشجيع استخدام حقوق السحب الخاصة بصفة وحدات محاسبية تسعير التجارة الدولية، مثل تجارة السلع، وربط العملات، والتبليغ بالإحصاءات الدولية، مثل ميزان المدفوعات أو البيانات الأخرى^(٣٧). ويمكن النظر أيضا في مسألة زيادة استخدام حقوق السحب الخاصة بصفة وحدات مرجعية في المنظمات والاتفاقات الدولية، على غرار

(٣٨) صندوق النقد الدولي، لجنة النقد الدولي والشؤون المالية، البيان الصادر عن الاجتماع الثالث والعشرين، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي www.imf.org.

ما يجري الآن في صندوق النقد الدولي والاتحاد البريدي العالمي أو اتفاقية توحيد قواعد معينة للنقل بالجو (١٩٩٩)^(٣٩).

واو - إصلاح الإدارة في مؤسسات بريتون وودز

٦٦ - واتخذ كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خطوات تجاه معالجة الاختلالات، فيما يتعلق بالأصوات والتمثيل. وتهدف الإصلاحات الأخيرة إلى زيادة توضيح التركيبة الحالية للاقتصاد العالمي والتحرك تجاه إعداد هيكل إدارة أفضل من حيث التمثيل والاستجابة والمساءلة.

٦٧ - وتتوقع المرحلة الثانية من إصلاح الإدارة في مجموعة البنك الدولي، التي اتفق عليها في نيسان/أبريل ٢٠١٠، حدوث تحول في القوة التصويتية لصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والمؤسسة الإنمائية الدولية، مع الالتزام بالتحرك، على مر الزمن، تجاه تعزيز الإنصاف في القوة التصويتية. ويعزز الإصلاح القوة التصويتية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بمعدل إجمالي قدره ٤,٥٩ نقطة مئوية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير (منذ ٢٠٠٨) لتبلغ ٤٧,١٩ في المائة؛ وبمقدار ٦,٠٧ نقطة مئوية في المؤسسة المالية الدولية تبلغ ٣٩,٤٨ في المائة، وبحوالي ٦ نقاط مئوية في المؤسسة الإنمائية الدولية لتبلغ ٤٥,٥٩ في المائة.

٦٨ - وبدأ في ٣ آذار/مارس ٢٠١١، نفاذ إصلاحات عام ٢٠٠٨ لنظام الحصص والأصوات في صندوق النقد الدولي، التي تتضمن بشكل أساسي إعادة توزيع الحصص فيما بين مجموعة من الأسواق الناشئة والبلدان النامية؛ وزيادة عدد الأصوات الأساسية إلى ثلاثة أمثاله؛ وتعيين مدير تنفيذي مناوب ثاني في الوحدات المكونة من ٧ أعضاء أو أكثر. وأعقب إصلاحات عام ٢٠٠٨ مزيد من التغييرات الأكثر أهمية في عام ٢٠١٠.

٦٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي على إصلاحات لنظام الحصص وأخرى إدارية، في إطار الاستعراض العام الرابع عشر للحصص. وستضاعف الإصلاحات حصص الدول الأعضاء. وسيجري أيضا تحويل أكثر من ٦ في المائة من الحصص إلى الأسواق الناشئة والبلدان النامية، بدون تخفيض في حصص الأعضاء الأشد فقرا وقوتهم التصويتية. وترمي إصلاحات عام ٢٠١٠ أيضا إلى إيجاد مجلس تنفيذي منتخب بالكامل، مع زيادة تمثيل الدول النامية فيه والحفاظ على حجمه دون تغيير. وحث صندوق النقد الدولي، في اجتماعه الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١١، جميع الأعضاء على جعل

(٣٩) سلسلة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ٢٢٤٢، رقم ٣٩٩١٧.

عام ٢٠١٠ سنة إصلاحات لنظام الحصص والإدارة، على أن يبدأ العمل بها في الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٢^(٣٨). ومن المقرر بالإضافة إلى ذلك، أن يكتمل الاستعراض الشامل لصيغة الحصص الحالية، الذي قد يعطي وزنا أكبر للمتغيرات الداعمة لتمثيل البلدان النامية، بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٧٠ - وبينما تمثل التدابير الأخيرة تقدما هاما، يتعين مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الهيكل الإداري للمؤسسات بريتون وودز. ويعتبر توضيح أدوار ومسؤوليات الأجهزة الإدارية والمجالس التنفيذية لكلتا المنظمتين مسألة ضرورية لتحسين المساءلة والفعالية. واقترح أيضا تعزيز دوري صندوق النقد الدولي ولجنة التنمية في مجال صنع القرارات الاستراتيجية. ويرى كثير من البلدان النامية في هذا الصدد، أنه تجب المحافظة على الطبيعة الاستشارية والطابع القائم على توافق الآراء لهذه الهيئات^(٤٠). ولا يزال إدخال عملية مفتوحة وشفافة لاختيار القيادة العليا، على أساس الجدارة بغض النظر عن الجنسية ونوع الجنس، وكذلك تشجيع زيادة تنوع الكوادر الإدارية والموظفين، من الأهداف الهامة.

ثالثا - الاستنتاجات

٧١ - تتمثل الأولويات المهمة في مجال التنظيم المالي في تنفيذ إطار بازل الثالث والأنظمة الجديدة المتعلقة بالمؤسسات المالية المهمة للنظام، وفي وضع أنظمة مناسبة لنظام الظل المصرفي. ومن الأهمية بمكان تثبيط المحاولات الرامية إلى تحقيق مزايا تنافسية وطنية في عملية الإصلاح التنظيمي، وكفالة أن يكون الدافع المحرك للأنظمة والممارسات الإشرافية وعمليات تنفيذها هو هدف تعزيز الاستقرار المالي العالمي والتنمية، عوضا عن مصالح مجموعة صغيرة ما من المؤسسات و/أو الأسواق المالية الخاصة.

٧٢ - ويتعين على صندوق النقد الدولي أن يولي مزيدا من الاهتمام في أنشطته الرقابية، للتأثير غير المباشر لسياسات الدول الكبرى على بقية العالم. وينبغي أن يكون تعزيز التماسك الدولي وتشجيع التنسيق بين السياسات الاقتصادية الوطنية، بغرض تحسين الاستقرار المالي والنمو العالمي المستدام، هو الهدف الرئيسي لخطط صندوق النقد الدولي.

٧٣ - وفي أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية، احتلت تدفقات رأس المال موقع الصدارة في مناقشات السياسات المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي والمالي في العالم. وتتضح في عصر

(٤٠) الفريق الحكومي الدولي المكون من ٢٤ عضوا المعني بالشؤون النقدية والإئتمانية الدولية، البيان الصادر في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي www.imf.org.

العمولة المالية، الحاجة إلى إطار دولي من نوع ما لتقييم سياسات إدارة تدفقات رؤوس الأموال العابرة للحدود.

٧٤ - وبتزايد تركيز النظر على ارتفاع الدين العام في البلدان المتقدمة بوصفه مصدرا رئيسيا لعدم استقرار النظام المالي العالمي. وتتطلب معالجة هذه المشكلة كفالة الاستقرار المالي في الأجل المتوسط، بصورة لا تزعزع استقرار الأسواق المالية. واقترح أيضا إعداد إطار دولي لإعادة هيكلة الديون السيادية.

٧٥ - وعلى الرغم من المبادرات التي اتخذت مؤخرا لتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، لا يزال المجال متاحا لمواصلة تعزيز توفير السيولة من قبل أطراف متعددة. وقد يكون هناك ما يستوجب النظر في إنشاء آلية متعددة الأطراف لتوفير التمويل في حالات الأزمات العامة، بالاقتران مع ترتيبات ثنائية وإقليمية لدعم السيولة.

٧٦ - وتحظى ضرورة استكشاف خيارات لإصلاح النظام النقدي الدولي بالقبول على نطاق واسع الآن. ويتعين على وجه الخصوص، أن تظل قيد النظر مسألة تعزيز دور حقوق السحب الخاصة في التحرك تجاه إنشاء نظام احتياطي عالمي أكثر توازنا واستقرارا.

٧٧ - وقد اتخذت مؤسسات بريتون وودز خطوات هامة لمعالجة الاختلالات في الأصوات والتمثيل. ومن الضروري أن يجري، بالاقتران مع التنفيذ الجيد التوقيت للإصلاحات المتفق عليها، الاستمرار في العمل على حل المسائل الإدارية المختلفة، بما في ذلك مواصلة تحسين هياكل الإدارة وتعزيز تنوع الكوادر الإدارية والموظفين وتطوير عمليات مفتوحة وشفافة وقائمة على الجدارة لاختيار القيادة العليا.